

دراسة نظرية سوسيولوجية لبنية الفعل الإجرامي للجماعة الإجرامية

A sociological theoretical study of the structure of the criminal act of criminal group.

فاتح عمارة	سعيد خروفة ^{1*}
جامعة باجي مختار عنابة البوني (الجزائر)	جامعة باجي مختار عنابة البوني (الجزائر)
amarafatah@ymail.com	Khroufasaid.2300@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/04/30 تاريخ القبول: 2024/10/14

الملخص: تهدف الدراسة النظرية السوسيولوجية لبنية الفعل الإجرامي عند الجماعة الإجرامية لتحليل العلاقة بين البنية وهي القواعد والمصادر المسؤولة عن توجيه أشكال التنظيم الاجتماعي منها: نظام اجتماعي، نظام اقتصادي، نظام قانوني... الخ وظهور الفعل الإجرامي عند الجماعة الإجرامية، وهذا تحديدا لمعرفة الانعكاسات التي تطرأ على مختلف النظم الاجتماعية، في كيفية تشكل وبناء الفعل الإجرامي عند الجماعة الإجرامية. ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها كالتالي:

- أن للوسط الاجتماعي البيئة الاجتماعية الفقيرة والمهمشة دور في بناء الفعل الإجرامي، لأن الفرد يكتسب سلوكياته من الجماعة التي يعيش معها (التنشئة الاجتماعية).
- تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والقانوني يؤدي إلى الانحراف والجريمة نتيجة فشل الإصلاحات التنموية على مستوى النظام الاقتصادي والاجتماعي والقانوني، وبالتالي تتشكل جماعة إجرامية مختصة في ارتكاب مختلف الجرائم كتنظيم الهجرة الغير شرعية عبر قوارب الموت، بيع المخدرات، جرائم السرقة...
- ان بنية الفعل الإجرامي عند الجماعة الإجرامية تتشكل وفقا للنظام الاجتماعي من خلال وجود علاقة ترابطية بين البنية وهي القاعدة المسؤولة عن عملية تنظيم أشكال النظام الاجتماعي وبين الفعل الإجرامي.

الكلمات المفتاحية: البنية، الفعل الإجرامي، الجماعة الإجرامية، النظم الاجتماعية، الحي.

Abstract : The sociological theoretical study of the structure of the criminal act in the criminal group aims to analyze the relationship between the structure, which is the rules and sources responsible for guiding the forms of social organization, including: a social system, an economic system, a legal system...etc. On the various social systems, on how the criminal act is formed and built by the criminal group. Among the most important results reached are as follows: -The social milieu, the poor and marginalized social environment, has a role in building the criminal act, because the individual acquires his behavior from the group he lives with (socialization).

- The deterioration of the economic, social and legal situation leads to delinquency and crime as a result of the failure of development reforms at the level of the economic, social and legal system, and thus a criminal group is formed specialized in committing various crimes such as organizing illegal immigration through death boats, selling drugs, theft crimes ...

-The structure of the criminal act in the criminal group is formed according to the social system through the existence of an interdependent relationship between the structure, which is the rule responsible for the process of organizing the forms of the social system, and the criminal act.

Keywords: Structure, criminal act, criminal group, social systems, neighborhood.

مقدمة:

تظهر الجريمة بأنها عبارة عن انتاج مجتمعي، فكل المجتمعات تحدث فيها الظواهر الإجرامية، وبما أنها عادية مثلها مثل بقية الظواهر الأخرى، والمجتمع الجزائري في نظره أصبح يغير نظامه الاجتماعي، فالمشكلات الاجتماعية هي من سنن الطبيعة للمجتمع العادي، فهناك بعض المجتمعات الفرعية للنسق الاجتماعي تفسخت فيها منظومة القيم الاجتماعية وعلى هذا الأساس، إذ نجد أن من يعتبر هذا التخصص يدرس البنية الاجتماعية، مما يعني الاهتمام بالقضايا الكلية "الماكروسوسولوجيا" والتأكيد على أهمية البناء والمؤسسات بوجه عام في بلورة الواقع الاجتماعي الإجرامي في المجتمع الجزائري، وهذا ما نلمسه في الاتجاه البنائي الوظيفي، والاتجاه الماركسي رغم اختلافهما في فهم وتفسير الظواهر الإجرامية في المجتمع الجزائري، في حين تذهب اتجاهات أخرى إلى اعتبار الوحدات الجزئية المرتبطة بواقع الجماعة الإجرامية هي وحدة التحليل السوسولوجي الأساسية للفعل الإجرامي "الميكروسوسولوجيا" والتفاعل الاجتماعي المبني على علاقات اجتماعية مباشرة وغير مباشرة بين الجماعة الإجرامية، هذا يعطي دور أكبر لتبيان ذلك الوعي في احترافية الفعل الإجرامي.

وبما أننا في مجال تخصص علم اجتماع جريمة وانحراف كوننا من الطلبة الباحثين والمهتمين بدراسة قضايا ومشكلات المجتمع والتي تطرأ على جميع مستوياته، فإن الأهداف العلمية التي يسطرها الباحث في دراسته يمكن حصرها فيما يلي:

✓ إثراء الجانب النظري وربطه بالجانب الميداني الإجرائي لكي يكون البحث العلمي ذو قيمة ووزن علمي، هذا يكون بتوفير المساعدة التقنية التي تتمثل في منهجية البحث العلمي وأدواته في الدراسة.

✓ انطلاقاً من الإشكالات والتساؤلات التي تشكلها الظاهرة الإجرامية على المجتمع الجزائري وخاصة على مستوى ميدان الدراسة (حي سييوس وحي سيدي سالم بولاية عنابة - أمودجا) والانعكاسات التي تطرأ على مختلف النظم الاجتماعية في تحليل العلاقة بين البنية والفعل الإجرامي للجماعة الإجرامية.

✓ كما يمكن الكشف عن معالم النسق الفكري الخفي لسكان حي سييوس وحي سيدي سالم، بالرجوع إلى الاتجاهات والمرجعيات الفكرية الاجتماعية والرواسب الثقافية التي ينطلق منها هؤلاء الجماعة الإجرامية.

إن الظاهرة الإجرامية تعتبر ظاهرة اجتماعية مست مختلفة المجتمعات، بالرغم من اختلاف قيمها ومعاييرها وقواعدها المجتمعية، إذ نجد أنها قد ارتبطت من حيث الحجم والشكل بطبيعة ودرجة التطور التي عرفتها ولا تزال تعرفها مختلف هذه المجتمعات، حيث كثيراً من نجد الجريمة تسبق المجتمع في التطور، فالجريمة كظاهرة اجتماعية تخضع لمبدأ الحركية والدينامية، هذا الأخير يدفع بنا بالضرورة للانفتاح على العديد من الحقائق العلمية المرتبطة بالحقيقة السوسولوجية وهو ما يستدعي أو يتطلب جملة من العلميات الاجتماعية التي تساهم في حدوثها (الظاهرة)، والمجتمع الجزائري واحد من المجتمعات التي مستها هذه الظاهرة، إذ ليس بالأمر السهل التقصي لها، ومنه فالبحث في الظاهرة الإجرامية يتطلب البحث في البنية المرتبطة بمختلف مستويات أشكال التنظيم الاجتماعي وعلاقتها بظهور الفعل الإجرامي عند الجماعة الإجرامية والتي يراها "إيميل دوركايم" أنها جزء من النظام الاجتماعي ترتبط به ولا تنفك عنه فهي دائمة بدوامه ومستمرة باستمراره. (سموك، 2015، ص 03).

إذ انطلق بعض السوسولوجيون المعاصرين ومن بينهم "أنطوني غيدنز" **Anthony Ghiddens** لمعالجة الإشكالية القائمة بين ثنائية "البنية - الفعل"، وحاول هذا الاتجاه الحديث إيجاد نقطة توازن بين الموقعين السابقين، فمثلاً تؤثر البنية على السلوك البشري فإن الفاعل المؤثر قادر على تغيير البنى الاجتماعية، ونظرية التشكيل البنائي لـ "أنطوني غيدنز" مثال على ذلك، إذ يرى أن هدف علم الاجتماع المعاصر هو عملية التوفيق والمصالحة بين (البنية - الفعل) فهو يدافع في نظريته "التشكيل" عن ثنائية التركيب بينهما يقول: نحن نقوم بتشكيل البنية عن طريق

ممارسة الفعل الإجرامي، وكذلك تحديد الفعل الإجرامي عن طريق القواعد المسؤولة للبنية (النظم الاجتماعية) تجاه الأفعال، فالعلاقة بينهما تكون جدلية وليست علاقة تأثيرية نسبية من جانب واحد، من حيث وقوعها في عملية التشكيل والبناء السلوكي. لذلك يقول "أنطوني غيدنز" بأن (البنية - الفعل) في حالة من التباين والتشكيل لا تنفك. (يحي خير الله عودة، 2017، ص ص 12-14)

والفعل الإجرامي يحمل هدف مشترك، يتطلب اتخاذ قرارا وتنظيما محكما، وخاصة ما نجده عند الجماعات الإجرامية أو بالأحرى "العصابة"، فكل تجمع بشري ينتج قيم ومعايير وقواعد اجتماعية تتجلى في شكل عادات وقوانين مع مرور الوقت تصبح تجمع تسلسلي ينتهي بالتنظيم الهرمي في حالة الاحترافية ويهدف في النهاية للحفاظ على بنائه، وأن تحليل الفعل الإجرامي وفهمه لا يكون بالنظر إليه فقط وإنما من خلال السياج الاجتماعي والثقافي لمجتمع معين في زمان ومكان معينين، لذ نجد تفاوتاً في طبيعة النظر إلى الفعل الإجرامي من ثقافة إلى أخرى، وتجريم السلوك من عدمه واختلاف أنواع الفعل الإجرامي وخطورته. (سموك، 2015، ص 03)

فالجماعة الإجرامية المشكلة في تنظيمات أو منظمات تمارس النشاط الإجرامي المنظم بطرق كثيرة ومتنوعة وتختلف فيما بينها من حيث الشكل والحجم، والمهارات ومجالات التخصص والنشاط، وهي تعمل في مناطق جغرافية مختلفة وتستعمل تكتيكات وآليات مختلفة للتحايل على القيود المفروضة وتفادي مطاردة الأجهزة الأمنية لها. (عبد الحميد محسن، 2000، ص 20)

وانطلاقاً من الإشكاليات والتساؤلات التي تشكلها الظاهرة الإجرامية في المجتمع الجزائري، إذ قمنا بهذه الدراسة وذلك لتحليل العلاقة بين البنية (أشكال النظام الاجتماعي ومنها نظام اقتصادي، اجتماعي، قانوني...) وظهور الفعل الإجرامي عند الجماعة الإجرامية، وهذا تحديداً لمعرفة مدى الانعكاسات التي تطرأ على مختلف النظم الاجتماعية في كيفية تشكل وبناء الفعل الإجرامي عند الجماعة الإجرامية. مما دفعنا هذا إلى التساؤلات التالية:

التساؤل المركزي:

• كيف تتشكل بنية الفعل الإجرامي عند الجماعة الإجرامية؟

تحت هذا التساؤل المركزي يندرج سؤالين فرعيين:

1 هل الفعل الإجرامي مبني ومشكل وفقاً للنظام الاجتماعي؟

2 هل للجماعة الإجرامية دور في بناء الفعل الإجرامي؟

انطلاقاً من هذا التساؤل المركزي والأسئلة الفرعية إذ قمنا باختيار العينة القصدية والتي تحقق الهدف والمتكونة من 26 حالة، معتمداً على المنهج الوصفي باستخدام تقنية من تقنياته ألا وهي "دراسة الحالة"، وكذا الأدوات جمع البيانات التي تتماشى مع خطوات المنهج تمثلت في الملاحظة بالمشاركة ودليل المقابلة المعمقة.

أولاً: المفاهيم الأساسية للدراسة النظرية:

إن المفاهيم الأساسية نجدها تتضمن:

1- بنية الفعل الإجرامي:

1-1 البنية:

أ- الدلالة الاصطلاحية: وحسب "ريمون بودون، و "فوكو بوريكو" يدل مفهوم البنية الاجتماعية على تماسك المؤسسات الاجتماعية،

ليست المؤسسات تجمعاً اعتباطياً أو غرامياً، وبهذا المعنى يكون لها بنية. (ريمون بودون، وف بوريكو، 2007، ص 20).

يرى "ليفى شترواس" أن "البنية" مجرد طريقة أو منهج يمكن تطبيقها في أي نوع من الدراسات تماماً، كما هي بالنسبة للتحليل البنيوي المستخدم في الدراسات والعلوم الأخرى. (إبراهيم السعافين وعبد الله الخباص، 1993، ص ص 68-69)

فـ "شترواس" يحدد البنية بأنها: "نسق يتألف من عناصر يكون من شأن أي تحول يعرض للواحد منها أن يحدث تحولاً في باقي العناصر الأخرى". (عز الدين المناصرة، 2007، ص 540)

ويمكن أن نعرف البنية بأنها: "ليست صورة الشيء أو هيكله أو عناصره أو أجزائه أو وحدته المادية أو شئته الموضوعية ولا حتى التعميم الكلي الذي يربط أجزاءه".

كما أن البنية ليست ذاتية ولا موضوعية، ولا هي مادية أو مثالية، وهي ليست كامنة في العقل وليست انعكاساً لشيء في الواقع على عقل الإنسان وليس لها وجود متعال، وليس لها وجود ذاتي أو تجريبي أو موضوعي أو وصفي. (عبد الوهاب المسيري، 29/02/2016، ص 08)

فالبنية في واقع الأمر عند "شترواس": "شبكة من العلاقات التي يعقلها الإنسان ويجردها ويرى أنها هي التي تربط بين عناصر الكل الواقعي أو تجمع أجزائه، وهي القانون الذي يتصوره الإنسان أنه يضبط العلاقات بين العناصر المختلفة. وهذا القانون هو الذي يمنح الظاهرة هويتها ويضفي عليها خصوصيتها".

ويتم التعرف أيضاً على البنية من خلال التعارض والتشابه بين العناصر المختلفة ويطلق عليها قوانين التركيب.

ولا يهم أصول البنية التاريخية ولا عوامل تكوينها ولا مضمونها ولا فاعليتها الوظيفية فهذه عناصر يجب تعليقها (وضعها بين قوسين) للتوصل إلى البنية المجردة. (عبد الوهاب المسيري، 29/02/2016، ص 08)

ب- الدلالة السوسولوجية: إن الفكرة المحورية للثنائية (البنية-الفعل الإجرامي) في نظرية التشكيل البنائي هي ما يدعوه "غيدنز"، ينظر إليها باعتبارها سمة تحكم أو تحدد الحياة الاجتماعية، لكنها في واقع الأمر سمة تجعل الحياة ممكنة، والمماثلة مع اللغة الواضحة تماماً، فاللغة تقيد ما نستطيع قوله لكنها تمكننا من قول شيء ما. والبنى تتغلف بالفعل لأنها لا توجد إلا في الفعل ومن خلاله وهو الذي يخلقها ويعيد خلقها ويغيرها.

والواقع أن "غيدنز" يعني بمصطلح البنية شيئاً مختلفاً عما يعنيه المصطلح عند الوظيفية البنائية أو الماركسية البنيوية. فهو يعرفها على أساس أنها (قواعد ومصادر) ومفهوم القاعدة هو أكثر أهمية. (يحيى خير الله عودة، 2017، ص 14)

1-2- الفعل:

أ- الدلالة الاصطلاحية: هو أي ممارسة سلوكية تتجه نحو تحقيق هدف معين في ضوء قاعدة سلوكية يقرها المجتمع باستخدام وسيلة مشروعة.

(فليب جونز، 2010، ص ص 127-128)

كما يتضمن مصطلح "الفعل" الدافع والسلوك حين يرتبط بالوسائل والغايات، ولكي نفهم الفعل الاجتماعي يرى أنه ينبغي أن نربط السلوك المباشر بالسلوك التاريخي من خلال إطار تحليلي واضح، فكل دراسة للسلوك يتعين أن يكون دائماً في ضوء الدافع السيكلوجي أو الاجتماعي لهذا السلوك، ويختلف إدراكنا للمعاني باختلاف أنماط الفعل الاجتماعي وطالما أن الفعل (action) هو الإطار المرجعي للتحليل عنده فإن المعاني تصبح ذات قيمة خاصة. (محمد علي محمد، 1982، ص 20)

ب- الدلالة النظرية: انطلق "ماكس فيبر" في فهمه للفعل من المعايير الداخلية لذوات الفاعلين إذ ينظر إليه على أنه اجتماعي، بمقدار ما يدخل في الحساب سلوك الآخرين وبمقدار ما يتأثر بهم في مجراه وذلك جزاء واقع الدلالة الذاتية التي يعقبها بهذا الفعل، الفرد أو الأفراد/الجماعة الذين ينصرفون وهو بذلك سلوك يتضمن مغزى معيناً للفاعلين. وهكذا يبين لنا "فيبر" أن فهم السلوك يكون من خلال المعنى الذاتي للأفراد أولاً وعلى مستوى الجماعة أو المستوى الجمعي ثانياً.

أما عند "دوركايم" فيركز على الجانب المجتمعي للفعل أو الموضوعي الخارج عن نطاق الأفراد/ الجماعة، فالجتماع في منظوره يتكون في مجموعة حقائق اجتماعية، والمجتمع الذي يجمع هذه الحقائق أو الظواهر له طبيعته الخاصة التي تختلف عن الذوات الفردية المكونة له.

وهكذا فإن "دوركايم" يحدد معيارين لتوضيح الفعل أولهما ما يخرج عن نطاق الفرد/ الجماعة (كطرق التفكير والشعور والسلوك) وثانيهما الإلزام والقسر اللذان تمارسهما هذه الطرائق على الأفراد والجماعة.

يتبين أن "دوركايم" يهتم بالفرد من خلال مقدار امتثال أفعاله لما هو جمعي من قواعد السلوك والتفكير والشعور، فالفعل عنده وليد لوسطه وبيئته، كما أن الحقيقة الاجتماعية تكون خارجة ومستدمجة في ذوات الفاعلين في الوقت نفسه. ومعنى ذلك أن العوامل الخارجية هي المحرك للفعل لكونها مستدمجة في ذات الفرد/ الجماعة وفي هذا يعطي "دوركايم" الثقل الأكبر للمعنى الموضوعي وليس للمعنى الذاتي. (عقيل نوري محمد، د.س، ص 27-28)

كما يرى "أنطوني غيدنز" في نظريته (نظرية التشكيل البنائي) أن الـ "الفعل" «Action» له أهمية في تشكيل البنية الاجتماعية. كما يعتبر مجموعة المفاهيم التي يستخدمها العلماء الاجتماعيين لفهم النسق الاجتماعي للشخصية بتحليل أفعال الأفراد والجماعات الذين يتعامل معهم الفرد والذين يسمون بالفاعلين «Action» حتى يمكن فهم أفعالهم، فالباحث أو المحلل يضع في الاعتبار أنساق القيم والعلاقات الاجتماعية التي تدفعهم إلى القيام بالسلوك العلني الواضح أو دراسة أفعال الأفراد والجماعات في ضوء قيمه الخاصة وتوقعاته لاستجابة الآخرين. (أحمد شفيق السكري، 2002، ص 27)

1-3- بنية الفعل

أ- الدلالة الاصطلاحية: يعني مصطلح (Agency-Structure) ثنائية (الفعل-البنية) أي طبيعة العلاقة الجدلية بين (الفعل - البنية)، وهو اتجاه حديث في المقاربة، ظهر على يد علماء أفاض أمثال "بيير بورديو" و "أنطوني غيدنز". (يحيى خير الله عودة، 2017، ص 02)

ب- الدلالة النظرية: إن كلا من "بورديو" و "غيدنز" يستنبط أن من نظرية الفعل والنظريات البنائية، ولكن لكل منهما طريقتة في إعادة تركيب القضايا النظرية، قد يبدو "بورديو" أكثر واقعية من "غيدنز" الذي يمنح الفاعل «Agent» قدره مبالغ فيها. لذا نجد "غيدنز" جعل مجال "البنية والفعل" لا يتعدى الفرد-الفاعل فالبنية هنا موجودة على مستوى الفرد، كما أن الفعل هو فعل الفاعل لا غير، وإن هذه البنية أو القاعدة تخلق الفعل، كما أن الفعل يخلق البنية في كل لحظة ممارسة يقوم بها الفرد، لذلك يقول "غيدنز" بأن (البنية-الفعل الإجرامي) في حالة من التباين والتشكل لا تنفك أن تنتهي وتبدأ جولة جديدة لهذا البناء أو التشكل. (يحيى خير الله عودة، 2017، ص 13)

أما "بورديو" فهو لم يغفل تأثير عوامل أخرى خارجة عن الخصائص الذاتية للفرد، ويرى أن لها دخل في تشكل بنيته وبالتالي ممارسته الاجتماعية، باعتبار أن هناك تأثيرات بنوية على كل حال وفلسفة "بورديو" هذه معقدة للغاية فهو لم "يقفل" أبواب التفكير وإنما جعل الفضاء مفتوحاً للاستنباط والاجتهاد والتفكير بالعوامل والمؤثرات العديدة ضمن المجال الاجتماعي الذي يعمل فيه الفرد.

أما "انطوني غيدنز" فإن (النية - الفعل الإجرامي) - عنده - يحصلان على مستوى الفرد/الفاعل فحسب. ولكن كما اعتقد: أن البنية والفعل يوجدان - أيضا - على مستوى البنية الاجتماعية الخارجية - أي العوامل الخارجة عن الفرد - وهنا يختلف "بورديو" عن "غيدنز" في هذه النقطة وهي كما يبدو نقطة مهمة للغاية لأنها تختصر آراء هذين العالمين بشكل واضح.

ج- الدلالة السوسولوجية: يرى "غيدنز" أن هدف علم الاجتماع المعاصر هو عملية التوفيق والمصالحة بين (البنية - الفعل) فالعلاقة الجدلية بين البنية والفعل تعمل على مسألة (إنتاج و إعادة إنتاج) العناصر الثقافية، أهما علاقة تجمع بين الديناميكية العاطفية و الديناميكية الاجتماعية، فالشعور بالذنب مثلا يؤسس لامتدادية وتواصل فيما يتعلق بالسلوكيات الاجتماعية فهو يعبر عن وظيفة إعادة إنتاج ثقافي بالرغم من ظهوره على أنه إحساس بالابتعاد الشخصي والفردى عن معايير الجماعة، إن الازدواج البنائي و الهيكلي عند "غيدنز" يريد أن يبين من خلاله يريد أن يتجاوز الخلاف بين علم الاجتماع الكلي و علم الاجتماع الجزئي. (يحيى خير الله عودة، 2017، ص ص 10-13)

1-4- الفعل الإجرامي:

أ- الدلالة الاصطلاحية: أما في الاصطلاح الفقهي فقد عرف "الماوردي" الجرائم بأنها: محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير، والمحظورات تشمل الفعل المنهي عن ارتكابه، كما تشمل الترك المأمور به والمعنى الشريعة الواردة في التعريف هو أنه لا يمكن اعتبار الفعل أو الترك جريمة معابا عليها إلا إذا ورد نص في الشريعة على ذلك. (محمد توهامي دكير، عدد 31، 2019، ص 20)

ب- الدلالة القانونية: يرتبط تعريف الجريمة من هذه الناحية بقانون العقوبات من جهة وبالمجتمع من جهة أخرى فهي فعل ما، يعاقب عليه المجتمع ممثلا في مشروعه، كما ينطوي عليه هذا الفعل المساس بشرط يعده المجتمع من الشروط الأساسية لكيانه ومن الظروف المكملة لهذه الشروط. (رحماني منصور، 2006، ص 14)

أو هي فعل أو امتناع بالمخالفة لقاعدة جنائية منصوص عليها، ويتقرر له جزاء جنائي يتقرر في عقوبة جنائية أو تدبير احترازي. (أمين مصطفى، 1990، ص 41)

ج- الدلالة السوسولوجية: يذهب "قاموس علم الاجتماع" إلى تعريف الجريمة بأنها كل خروج عن القيم والمعايير والعادات والتقاليد التي يعتمدها المجتمع في تحديد سلوك الأفراد. (سامية حسن الساعاتي، 1983، ص 141)

كما ذهب فريق آخر من علماء الاجتماع ومنهم "أنريكو فيري" و "جريسبيني" أن: "الجريمة هي كل فعل يتعارض مع القيم الأخلاقية المتعارف عليها في المجتمع".

ولم يبتعد "دوركهايم" عن هذا التعريف عندما قال بأن: الجريمة هي كل فعل امتناع يتعارض مع القيم والأفكار التي استقرت في وجدان الجماعة. (القهوجي علي عبد القادر، 1995، ص 14)

كما يعطي "سذرلاند" وهو عالم اجتماع، تعريف أدق وهي السلوك الذي تجرمه الدولة كما يترتب عليه من ضرر على المجتمع الذي يتدخل لمنعه بعقاب مرتكبيه. (السيد علي شتا، 1984، ص 23)

ح- الدلالة النظرية: الجريمة من الظواهر الاجتماعية التي عرفها المجتمع الإنساني في كافة العصور على مختلف نظمته وأشكاله، وكانت موضع اهتمام المفكرين الاجتماعيين كالمصلحين ورجال الدين والفلاسفة وغيرهم على طول التاريخ، كل حاول أن يبيد فيها رأيا، ويلتمس لها حلا ويجهتد أن يقدم لها تحليلا والشيء الملاحظ أن النظرة إلى الجريمة ومحاولات تفسيرها قد اتخذت مسارات شتى، وطرقت أبوابا متعددة في جميع التخصصات.

ويعرف أيضا كل من "كولمان" و "كرسي" الفعل الإجرامي بأنه الفعل الذي يعد انتهاكا وخروجا على القانون الجنائي جريمة، ووضع العقاب اللازم له وبذلك دون الاعتبار ما إذا كان الفعل غير أخلاقي أو غير لائق.

كما يعرفه "جارفالو" بأنه: "كل فعل يخرج عن العواطف الأخلاقية في المجتمع الإنساني كعواطف الشفقة والأمانة والاستقامة والنزاهة. لذا فالفعل الإجرامي هو السلوك المادي الصادر عن الإنسان والذي يتعارض مع القانون، وبالتالي يتكون من عنصرين هما السلوك الجنائي من جهة والإرادة من جهة أخرى". (محمد محمود الجوهري، 2010، ص 383)

2- الجماعة الإجرامية:

2-1- مفهوم الجماعة:

أ- **الدلالة الاصطلاحية:** هي وحدة اجتماعية تتكون من الأفراد تتفاعل فيما بينهم العلاقات الاجتماعية المتبادلة ترتبط لغة مشتركة وهي وسيلة الاتصال، وكذلك تاريخ مشترك وشعور في وحدة من الأهداف المشتركة يتحدد فيها دور ومكانة كل فرد في المجتمع أو في الوحدة الاجتماعية، وترتبط هذه الجماعة بقيم ومعايير مشتركة تحقق لها هدفا مشتركا تلتزم به الجماعة. (محمد باسم ولي ومحمد جاسم محمد، 2004، ص 65) وتعرف الجماعة الاجتماعية بوصفها تجمعاً للأفراد تربطهم علاقات، ويكون كل فرد واعياً بالجماعة وبالرموز السائدة فيها، وبذلك فإنها بناء أو تنظيم أساسي يتضمن على الأقل القواعد والطقوس وأساساً سيكولوجياً يتمثل في وعي أعضائها، وبهذا المعنى تصبح الأسرة، القرية الحزب... إلخ، إلى جماعات اجتماعية. (بوتومور، 1978، ص 122)

كما تعرف الجماعة «Group» بأنها: مجموعة أفراد متفاعلين ويشكلون علاقات اجتماعية محددة بواسطة التفاعل الاجتماعي، لها معاييرها الخاصة بالسلوك التضامني. (معن خليل العمر، د.س، ص 248)

ب- **الدلالة النظرية:** ينظر علماء الاجتماع إلى الجماعات على أنها الوحدات البنائية داخل المجتمع، لأنها تتدخل كافة نظم المجتمع وأنساقه سواء في المجال الأسري أو السياسي أو الاقتصادي أو الديني.

يضاف إلى ذلك أن الإنسان يحصل على وصفه الاجتماعي سواء من حيث الحقوق (المركز الاجتماعي) أو من حيث الواجبات (الدور الاجتماعي) داخل الجماعات الاجتماعية التي ينتمي إليها هذا إلى جانب أن الإنسان يكتسب ثقة مجتمعه وفي مقدماتها المعايير، أو ما يتوقعه من الآخرين وما يتوقعه الآخرون منه داخل الجماعة الاجتماعية، وبانتماء الإنسان إلى جماعة فإنه يتمكن من تحقيق ذاته وأهدافه وإشباع حاجات يعجز عن تحقيقها بمفرده، وفي مقدماتها الاستمرار العضوي في الحياة في مرحلة الطفولة. (خالد حامد، 2012، ص 11)

ج- **التعريف الإجرائي للجماعات الإجرامية:** هي تتكون من مجموعة أفراد من ثلاثة أشخاص فأكثر ترتبط بقيم ومعايير مشتركة وتتميز بتحديد الأدوار والتسلسل الهرمي للمكانة في كيفية تقسيم العمل بين أعضائها، تسعى إلى تحقيق أهدافها بطرق غير قانونية والت قد يكون هدفها الأسمى الربح المادي.

ح- **التعريف الإجرائي لبنية الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية:** هي تلك القواعد والمصادر والأحكام المرتبطة بأشكال التنظيم الاجتماعي كالنظام الاقتصادي، والاجتماعي، والقانوني والثقافي وغيره من الأنظمة التي تمثل البناء الاجتماعي الموجهة لأفراد المجتمع من أجل تطبيقها كما هي،

والتي توحى بوجود نوع من الإكراهات الممارسة على أفرادها مما قد يخلق تشكل جماعات إجرامية، هذه الأخيرة لها أطر تكتيكية تجعلها تحترف الفعل الإجرامي بدرجة عالية من الوعي والثبات لتحقيق أهدافها ومصالحها الشخصية بطرق غير شرعية وغير قانونية.

ثانيا: المفاهيم المساعدة

1- الحي: هو ذلك الوسط الاجتماعي والإطار الإداري الذي يقع فيه المسكن بكل ما يتضمنه من مقومات مادية وروحية وثقافية، إذ نجد الحي يضم المباني السكنية ومباني المؤسسة والمصالح والهيئات الواقعة به، كما يضم المصانع والورش والمتاجر والطرق ووسائل المواصلات والحدائق والمستشفيات والمدارس ودور السينما والمسرح وغير ذلك من أماكن الترفيه من ملاهي ومقاهي وغيرها، وإلى جانب هذه المقومات المادية يتضمن الحي مؤثرات معنوية تتمثل في الجو المحيط بالجماعة في حدود علاقاته واتصالاته اليومية المعتادة بالمنطقة التي تقع بها الجماعة. (طلعت محمد عيسى وآخرون، 1962، ص ص 160-161)

ويعرفه المهندس المعماري الإيطالي المعاصر "**الدوروسي Aldorossi**" الحي بأنه وحدة مورفولوجية وبنائية متميزة بطابع حضري ومحتوى اجتماعي ووظيفة محددة. (طلعت محمد عيسى وآخرون، 1962، ص 162)

ويمكن النظر إلى الحي من جانبين:

الأول: الجانب المورفولوجي وهو تخطيطه وطريقه بناءه وتشكيله ونظامه وتصميمه.

الثاني: الجانب الفيسيولوجي في الحي وهو ما يعرف بالعلاقات الإنسانية والاجتماعية بين الجماعات وتلك العلاقات والتفاعلات الاجتماعية القائمة داخل إطار الحي يغذيها ويشكلها المؤثرات المورفولوجية والإيكولوجية، يؤدي إلى ذلك تحديد أنماط التفاعل والتعامل بين الجماعات. (محمد سلامة الغباري، 1995، ص 114)

2- مفهوم النظم الاجتماعية: «Social Institutions»

أ- الدلالة الاصطلاحية: يتكون كل نسق من عدد من الأقسام الفرعية، هي النظم الاجتماعية، فالنسق الاقتصادي يضم النظم الاجتماعية التي تشترك كلها في معالجة فئات معينة من الظواهر تدور حول النشاط الاقتصادي في المجتمع مثل نظام البيع والشراء، ونظام الأجور ونظام الإنتاج والنظام البنكي.

أما النسق أو النظام الاجتماعي فنجد أنه يضم مجموعة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية فمثلا العلاقات الخاصة بالزواج والأسرة والطلاق والميراث وتعدد الزوجات فتسمى بنسق القرابة حيث نقول نظام الأسرة ونظام الطلاق أو نظام تعدد الزوجات.

كما أن الظاهرة الواحدة يمكن أن تدخل في أكثر من نظام وهذا يعكس تداخل الظواهر وتكاملها، فلو أخذنا ظاهرة التربية، نجد أنها من الظواهر التي تشترك فيها عدة نظم: كالأُسرة والنظام الديني والتربوي.

وكذلك النظام القانوني الخاص بوضع القوانين في كيفية انشغالها وطريقة تطبيقها على أفراد المجتمع فكل هذه الأنساق تكون وتؤلف البناء الاجتماعي. (خالد حامد، 2012، ص ص 29-30)

ب- الدلالة السوسولوجية: ويقصد علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا بمصطلح النظام: كل أنماط العمل أو السلوك التي تصبح على درجة عالية من التقنين، مما يجعلها تحدث بطريقة منظمة ورتيبة، كما تتضمن مجموعة من القواعد والقيم والاتجاهات والرموز التي ترمي إلى تحقيق هدف معين على أساس أن كل نمط من أنماط السلوك له نوع محدد من الأهداف.

ويرى "بارنر Barnes" أن النظم الاجتماعية تمثل البناء الاجتماعي والآلة التي تنظم المجتمع الإنساني وتوجه وتنفذ وجوه النشاط المتعددة التي يتطلبها تحقيق الحاجات الإنسانية واستنادا إلى ذلك تعتبر الأسرة والدولة والزواج نظاما اجتماعية.

ويذكر "ماكيفر" في مجال آخر أن النظم الاجتماعية هي أساليب نمطية للسلوك الاجتماعي ويتكون منها الجهاز الذي عن طريقه يستطيع البناء الاجتماعي أن يستقر ويستمر.

أما "راد كليف براون" فقد عرف النظام الاجتماعي بأنه: "الحالات المقررة للسلوك كما يعتبره أداة بواسطتها تستطيع شبكة العلاقات الاجتماعية المحافظة عليها على أساس أن كل نمط سلوكي له نوع محدد من الأهداف ووظيفة معينة من الوظائف (خالد حامد، 2012، ص 30-31) التعريف الإجرائي للنظم الاجتماعية:

تشير النظم الاجتماعية إلى تلك القواعد المسؤولة عن تسيير سلوكيات أفراد المجتمع وفق شروط وأهداف محددة صادرة من السلطة المعنية من أجل ضمان أمن واستقرار المجتمع وهذه النظم منها حسب موضوع الدراسة النظام الاقتصادي المتمثل في مستوى الدخل من حيث نوع العمل والأجرة التي يتقاضاها الفرد، والنظام الاجتماعي المتمثل في مؤسسات التنشئة الاجتماعية مثل الأسرة، المدرسة، الوسط الاجتماعي (البيئة الاجتماعية)، وكذلك النظام القانوني من حيث طريقة اشتغاله وكيفية تطبيقه على أفراد المجتمع، هذه النظم السابقة الذكر هي في حد ذاتها تمثل البنية أو البناء الاجتماعي.

ثالثا: الدراسات السابقة:

1- الدراسات الأجنبية:

1-1- دراسة كليفارد شو 1942:

من أهم الدراسات التي أجريت عام 1942 و التي أثبتت من خلالها أن معدل الإجرام يرتفع وسط مدينة شيكاغو و ينزل تدريجيا كلما بعدت المسافة عن ذلك الوسط أي في ضواحي المدينة و المناطق الصناعية بها. ولاحظ أيضا أن أعلى معدلات الجريمة ومناطق تركيز العصابات الإجرامية توجد في الأحياء/الأماكن المكتظة بالسكان و المفككة اجتماعيا الواقعة بالقرب من مراكز الأعمال، وتوصل إلى أن تلك المناطق معاناتها من عدم كفاءة السكن و عدم وجود أماكن لممارسة الأنشطة الرياضية وزيادة في نسب عمالة الأطفال و التسرب المدرسي وعدم تجانس العنصر السكاني نتيجة كثرة المهاجرين، ويشير "شو" إلى أن معدل الجريمة يرتفع في المناطق التي هجرها سكانها الأصليون تدريجيا و حل محلهم أناس هامشيون و تفسير ذلك أن هؤلاء القادمون مختلفون في تكوينهم الثقافي لم يتسن لهم التأقلم مع المعايير و القيم الاجتماعية.

وهكذا فإن الظروف الاجتماعية غير الملائمة من انخفاض مستوى المعيشة و الجهل و الفقر والاكتظاظ و الهامشية لها دور في ظاهرة الانحراف والجريمة، ولكن هذا قد يفسر هذه الظاهرة بذاتها و إنما قد تبدو كإقرار لنظام اجتماعي متفسخ أي تغيب عنه مقومات و خصائص التنظيم الاجتماعي السليم، الأمر الذي يحتم على الإدارة المحلية أن تولي عنايتها، بتلك المناطق إذ ما أريد مكافحة الجريمة فيها. (زينب بقادة، 2012، ص 163).

يتبين لنا حسب هذه الدراسة أنها حللت وفسرت مدى انتشار الانحراف والجريمة في الوسط البيئي والحضري، انطلقت من فكرة أن الانحراف يكون وسط المدينة/الحلي، بهذا يوجد النشاط التجاري بصورة كبيرة والذي يوجب علينا الاهتمام بالأوساط والعمل على تقليل عدد المنحرفين والمجرمين داخلها عن طريق تحسين الظروف المعيشة لسكان المناطق وتوفير مناصب عمل لهم من أجل انشغالهم عن الانخراط ضمن العصابات تعمل على تحطيم الاقتصاد كله.

من خلال هذه الدراسة تخدم موضوعنا من جهة، والظروف الاجتماعية غير الملائمة للحى وتحلل القيم والمعايير الاجتماعية أو انعدامها تزيد من حدة الانحراف وعدم تجانس السكان الوافدين للحى (حي سيبوس كمثال) والسكان الأصليين من حيث الثقافة السائدة أو الدخيلة عليها وكذا القيم والمعايير الاجتماعية للحى

2- الدراسات العربية:

2-1- دراسة السيد عويس:

إذ قام بدراسة مقارنة تهدف إلى تطبيق مفهوم موطن الانحراف كما حدده و عرضه "شو" بالنسبة للمجتمع الأمريكي و ذلك من خلال مقارنة بين حي "بولاق" مدينة القاهرة ويذهب الفرضية الأساسية لتلك الدراسة إلى أن الحياة الحضرية في مصر مصحوبة بظهور أحياء مماثلة لنموذج موطن الانحراف الذي طرحه "كليفارد شو" وذلك على الرغم من اختلاف البناء الاجتماعي في المجتمعين، حيث ركزت الدراسة على العوامل التي تجعل من المنطقتين مناطق انحراف الأحداث كقرب المنطقتين من المراكز الصناعية و التجارية في مدينتي بوسطن و القاهرة و الحالة السيئة لمعظم مباني المنطقتين و الحالة الاجتماعية و الاقتصادية للسكان، كما اختبرت هاتين المنطقتين لتمييزها بوجود نسبة عالية من انحراف الأحداث فيهما ولكنهما يختلفان في أن أغلبية حالات الأحداث المنحرفين في حي "بولاق" هي حالات ارتكاب جرائم اعتداء على الأشخاص، أما حالات الاعتداء في حي "روكسبيري" أغلبها اعتداء على الأموال و الممتلكات وقد وجد أيضا أن الجرائم الجنسية و السكر و سرقة السيارات جرائم لا يعرفها الأحداث الذين يعيشون في حي "بولاق" بينما نجد أعقاب السجائر عملية لا يعرفها الأحداث الذين يعيشون في حي "روكسبيري".

إن مثل هذه الدراسات المقارنة تأخذ وقتا طويلا حسب الظروف الملائمة التي تتوفر للباحث ذلك أن معدلات الانحراف المتفاوتة بالمدينة، كقطاعات في البناء الاجتماعي الكلي بمعنى تشكل أو تمثل هذه الدراسات نماذج مصغرة للاختلالات الموجودة على مستوى البناء الاجتماعي الكلي و لكل منهما ما يميزها من تنظيم اجتماعي و ثقافي. (عدي السمرى 1992، ص ص 180-188).

حسب الدراسة المذكورة آنفا يعتبر أن هناك أحياء يرتفع فيهم معدل الانحراف و يظل هذا الارتفاع لفترة طويلة، فحي بولاق يوجد به أعلى معدل للانحراف في مدينة القاهرة وروكسبيري يوجد به أعلى معدل للانحراف في مدينة بوسطن، كما أن الدراسة أيضا خلصت بارتفاع معدل الانحراف في هذه المناطق، وأن مثل هذه الدراسات المقارنة تأخذ وقتا طويلا حسب الظروف الملائمة التي تتوفر للباحث ليقوم بالبحث الميداني ذلك بأخذ بعين الاعتبار صعوبة البحث ومعوقاته لكن تبدو هذه الأحياء المتفاوتة في معدلات الانحراف بالمدينة كقطاعات في البناء الاجتماعي الكلي بهذه المدينة بمعنى تشكل أو تمثل هذه الدراسات نماذج مصغرة للاختلالات الموجودة على مستوى البناء الاجتماعي الكلي يمكن الاستفادة منها مستقبلا في بحوث ودراسات علمية أخرى، ولكل منهما ما يميزها من تنظيم اجتماعي و ثقافي.

3- الدراسة الجزائرية:

3-1- دراسة "العابد ميهوب":

الأحياء المتخلفة وانحراف الأحداث دراسة ميدانية في المركز المخصص لحماية الطفولة "بوزوران، باتنة 2004-2005"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنمية للباحث "العابد ميهوب"، التي ركز فيها على المشاكل الاجتماعية التي تتميز بها الأحياء المتخلفة بالأخص انحراف الأحداث.

❖ فرضيات الدراسة:

- ✓ كلما كانت الظروف الفيزيائية للحى متدهورة ازدادت إمكانية انحراف الأحداث.
- ✓ كلما كانت الظروف المادية للسكن سيئة ازدادت التوترات النفسية والمشاكل الاجتماعية للحدث.

❖ منهجية الدراسة:

أ- المنهج: استخدم الباحث المنهج الوصفي الذي يهدف إلى وصف وتشخيص الظاهرة.

ب- أدوات جمع البيانات: اعتمد الباحث في بحثه على ثلاث تقنيات في جمع البيانات والمتمثلة في:

- استمارة استبيان: توزع على المبحوثين للإجابة عن أسئلة وجمع معلومات شخصية عنهم.
- الملاحظة: وصف وملاحظة طبيعة السلوكات والوقائع التي تحدث.
- الوثائق: استطلاع حول سجلات وبيانات تخص الأحداث المنحرفين.

ج- مجتمع البحث: استعمل الباحث تقنية المسح الشامل في دراسته وذلك رغبة منه في الحصول على البيانات ومعلومات تفصيلية على جميع الوحدات الإحصائية لإمكانية ذلك ميدانيا.

❖ نتائج الدراسة:

- ✓ بالنسبة للبيانات الشخصية توصل الباحث إلى أن أغلب الأحداث المنحرفين تتراوح أعمارهم بين 14-18 سنة.
- ✓ وفي فترة تحول بالنسبة لهذه الفئة العمرية وتسمى فترة التحول الصعب إذ بلغت نسبتها 60 %.
- ✓ كما توصل الباحث إلى أن الأحداث موضوع الدراسة يقطنون بالمركز ويزاولون دراستهم خارجه كما أن أغلبهم ينتمون إلى عائلات مهاجرة من الريف إلى المدينة. (العابد ميهوب، 2004-2005)

تعتبر الدراسة التي قام بها الباحث "العابد ميهوب" إضافة إلى الحقل المعرفي السوسيوكريمينولوجي واجتهاد علمي كون أن هذا الموضوع استعمل فيه تقنية المسح الشامل، وهي تقنية ليست سهلة من حيث التطبيق والإجراء في الميدان نظرا لضعف الوسائل والإمكانات المادية والمعنوية للبحث العلمي في الجزائر، فالظروف الفيزيائية والمادية للحي أو السكن حسب فروضه لا تكفي لتفسير انحراف الأحداث، لكن يمكن اعتبارها من الدراسات الحديثة (2004-2005) الاستشرافية الممهدة لإجراء بحوث مستقبلية أخرى.

رابعا: المقاربات النظرية للدراسة:

1- المقاربة النظرية للعلاقة الثنائية الجدلية بين (البنية-الفعل الإجرامي)

1-1- نظرية التشكيل البنائي لـ "أنطوني غيدنز": (يحيي خير الله عودة: 2017، ص ص 14-15)

إن الفكرة المحورية في نظرية التشكيل هي ما يدعوه "غيدنز" بـ "ثنائية بنية الفعل الإجرامي" حيث يذهب إلى أن علم الاجتماع ينظر عادة إلى البنية باعتبارها سمة تحكم وتحدد الحياة الاجتماعية ولكنها في واقع الأمر سمة تجعل الحياة ممكنة، فالمماثلة مع اللغة واضحة تماما لأن اللغة تقيد ما نستطيع قوله لكنها تمكننا من قول شيء ما.

والبنى تغلف بالفعل لأنها لا توجد إلا في الفعل ومن خلاله وهو الذي يخلقها ويعيد خلقها ويغيرها، والواقع أن "غيدنز" يعني بمصطلح البنية شيئا مختلفا عما يعنيه المصطلح عند الوظيفية البنائية أو الماركسية البنوية، فهو يعرفها على أساس أنها (قواعد ومصادر) موجهة للفعل ومفهوم القاعدة هو الأكثر أهمية.

يرى أن الأبنية تتكون من قواعد ومصادر ويمكن أن تكون القواعد ثابتة أو تكتيكية رسمية أو غير رسمية أو خلاف ذلك، لكن لا بد أن تكون مفهومه وعامة باعتبارها أشكالا عملية من المعرفة التي تسمح لنا بالمضي في ظل ظروف جديدة.

إن (البنية-الفعل الإجرامي) أو ما يعرف عند "غيدنز" بازدواجية البناء هي محاولة توفيقه لإدماج القطبين عن طريق إعادة بناء شبكة المفاهيم المتعلقة بالبناء والفعل، فكل منهما يشكلان شيئين متكاملين لا يمكن أن نفهم لواحد دون الآخر.

يعطي "غيدنز" للفاعل «Agent» في عملية إعادة تشكيل البنية الاجتماعية قدرة مبالغ فيها فهو فاعل يمكنه مواجهة وتشكيل البنية الاجتماعية، فالبنية موجودة على مستوى الفرد والجماعة.

كما أن الفعل هو فعل الفاعل، ويمثل البناء والفعل وجهان لعملة واحدة بالنسبة لـ "غيدنز" ويرتبطان من خلال الممارسة الاجتماعية. وهي كذلك عبارة عن مجموعة من الأفعال والعلاقات والروابط الاجتماعية التي يعمل الفرد/ الجماعة على نسجها، وعليه فإن هذه الأفعال تتأثر بالخصائص البنائية للمجتمع الذي تتواجد فيه والأفراد والجماعات إعادة إنتاج ولو بأشكال مختلفة لتلك الخصائص عن طريق تفاعلاتنا وأفعالنا، ويعتقد "غيدنز" أن المجتمع ينتجه ويعيد إنتاجه فعل البشر/ الجماعة، ويرفض أي شكل من أشكال التفسير البنائي أو أي تصور مفاده أن المجتمع يمكن أن يوجد مستقبلا عن أفراد الجماعات، هذا ما يقوده إلى رفض تام للتفسير الوظيفي وللنظريات التطورية.

يقول "غيدنز"، خلافا للوظيفة إن التفسيرات الوظيفية يمكن إعادة كتابتها وفقا لهذا الاقتضاء وعليه، فإن تفسير وجود شيء ما بواسطة الوظيفة التي يؤديها يعني تحويل فكرة السبب إلى لغو فارغ ذلك أن إشباع وظيفة ما -وفق هذا المنطق- لا يتم إلا إذا وجد الشيء أولا. فإذا ما كانت الوظيفة هي سبب وجود ذلك الشيء فإن النتيجة -وجود الشيء- لا بد أن يأتي قبل السبب -أي الوظيفة، وهذا يعني قلب الترتيب الزمني لهما.

2- المقاربات النظرية الاجتماعية للفعل الإجرامي:

2-1- النظرية اللامعيارية لـ "إيميل دوركايم":

لقد كان لـ "إيميل دوركايم" نظرة خاصة في تفسير الظاهرة الانحرافية والإجرامية، حيث يرى أن الوسط الاجتماعي هو التفسير الوحيد لذلك وأن الفرد لا يعتبر شخصا شاذًا أو غير اجتماعي، وإنما يوجد أينما توجد الحياة الاجتماعية وأن الجريمة تعتبر ظاهرة طبيعية شأنها شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى فلا داعي لتلمس الأسباب في هذا أو ذاك وإنما هي جزء من النظام الاجتماعي إذ ترتبط به وهي دائمة بدوامه ومستمرة باستمراره وهذا ما وضعه أكثر في نظريته "اللامعيارية" التي تشير إلى اللاتوازن وفقدان المعايير، الانهيار الخلقي، اللانظامية وتشير أيضا إلى اضطراب في النظام و التسبب الذي ينجم عنه أزمات اقتصادية وكوارث أسرية تدفع بأفراد المجتمع إلى الخروج عن القيم والمعايير الاجتماعية المتشكلة في انتهاك السلوك الانحرافي والإجرامي بمختلف أنواعه، فالقهر والتسلط الذي يمارسه بعض الأفراد ضد البعض الآخر كالفقر يعتبر انعكاسا صارما لغياب العدالة الاجتماعية بين الأفراد تجعل هؤلاء يرفضون القيم والمعايير المتعارف عليها بين أعضاء المجتمع، فتكون الجريمة صورة من صور الرفض الاجتماعي لتلك المعايير تدفع بالأفراد إلى طرق إجرامية من أجل تحقيق أهدافهم من هنا تتشكل جماعات إجرامية مختصة في مختلف الجرائم. (جمال معتوق، 2000، ص ص 238-244)

2-2- نظرية التركيب الاجتماعي واللامعيارية لـ "روبرت ميرتون"

أما "روبرت ميرتون"، فقد طور نظرية "دوركايم" اللامعيارية المعروفة بالتركيب الاجتماعي واللامعيارية حيث قام بتحليل العلاقة بين الأنوميا والسلوك الانحرافي والإجرامي واضعا بذلك بنية تحليلية للبناء الاجتماعي تركز على ثلاث عناصر أساسية ألا وهي:

- ✓ الأهداف والطموحات التي يتلقنها الأفراد ويؤمنون بها من خلال الثقافة التي يعيشون فيها في إطار الجماعة الاجتماعية التي ينتمون إليها.
- ✓ المعايير الاجتماعية التي تحكم مسيرة الأفراد في تحقيق الأهداف والطموحات.

✓ الوسائل المقبولة والمشروعة لتحقيق تلك الأهداف والتي يهيئها المجتمع من خلال المؤسسات الاجتماعية.

إلا أن "ميرتون" ذهب في تحليله على أن المجتمع يمارس ضغوطا على الأفراد ترفع مستوى طموحاتهم إلى درجة تتجاوز السبل والوسائل المشروعة لتحقيقها وهذا يؤدي إلى تكيف وظهور أنواع السلوكات والوسائل لديهم، أي أن أي اختلال بين الوسيلة والطموح يؤدي إلى ظهور "الأنوميا" أي الخروج عن القيم والمعايير، فالسلوك المنحرف حسب رأيه وهو عدم الانسجام بين الوسيلة و الطموح وهو ما يؤدي بالأفراد حرية تبني الأهداف الثقافية و التمسك بها مبتدعين أساليب و طرق غير شرعية لتحقيق أهدافهم، أما فيما يتعلق بالانحراف الذي يصيب المجتمع عامة فقد حصره "ميرتون" في تلك المشاكل الاجتماعية التي تحدث ضمن البناء والأنساق الاجتماعية والتي يراها "ميرتون" على أنها نتيجة للتقدم الصناعي في المجتمع الحديث إذ تؤدي عملية الصراع التي تنشأ بين الأفراد والمركز الاجتماعي إزاء الأنساق الاجتماعية نتيجة تداخل المعايير وتضارب القيم فيعجز هذا النسق عن أداء وظائفه فتختل علاقته بباقي الأنساق الأخرى (الخلل الوظيفي)، وهو ما يساعد على خلق مناخ تنمو فيه كافة مظاهر السلوكات الانحرافية والإجرامية.

3- المقاربات النظرية الاجتماعية للجماعات الإجرامية:

3-1- نظرية الاختلاط التفاضلي لـ "إدوين سذرلاند Edwin Sutherland:

يرى "سذرلاند" أن أساس السلوك المنحرف هو التعلم، فالجماعة تتعلم الفعل الإجرامي من خلال الاختلاط بغيرها من الجماعات الإجرامية في الوسط الاجتماعي، ذلك عن طريق المجالسة وتبادل الآراء والأحاديث إلى جانب أن الجريمة لا تكتسب إلا نادرا بطريقة غير مباشرة عن طريق: (التلفزيون، الصحف، المجلات، السينما) وعلى أنه "سلوك يتم اكتسابه بالتفاعل مع جماعات أخرى خلال عملية اتصال لفظي أو عن طريق الرموز".

وقد استند "سذرلاند" في تفسير هذا إلى وجود حالة عدم التنظيم الاجتماعي في الحي، فهو يعتقد أن عدم التنظيم الاجتماعي هو الذي يهيئ تلك الظروف والمواقف الملائمة لانتقال بعض الأنماط السلوكية الإجرامية من جماعات إجرامية إلى أخرى. وأن عملية التعلم لا تجري بين أطراف متباعدة وبصورة عشوائية، بل تتم بين جماعات على درجة متينة من الصلة الشخصية، أو على درجة واضحة من الصداقة والزمالة، فتنشأ بين هؤلاء الجماعات علاقات أولية مباشرة.

انطلاقا مما سبق يمكن تلخيص أبرز فرضيات نظرية الاختلاط التفاضلي في النقاط التالية:

✓ يعد السلوك الانحرافي متعلما ومكتسبا، فهو لا يورث إذ أن الجماعة التي لم تتدرب على الممارسة الإجرامية لا يمكنها إبداع وابتكار سلوك إجرامي.

✓ يتم تعلم السلوك الإجرامي من خلال عملية الاتصال أو التفاعل مع جماعات أخرى يمارسون ذلك النمط من السلوك من خلال ذلك الاتصال يتم اكتساب المهارات والإشارات المتعلقة بذلك الفعل.

✓ يتم تعلم هذا النوع من السلوك من خلال التفاعل مع جماعات تقوم بينها علاقة وثيقة، هذا يعني أن وسائل الاتصال غير المباشر تلعب دورا ثانويا في نشر الجريمة واكتساب مهارات هذا الفعل. (عدنان الدوري، 1984، ص 204 - 205)

3-2- نظرية التعلم الاجتماعي لـ "ألبرت باندورا ووالترز":

ترى هذه النظرية أن الفعل الإجرامي هو سلوك مكتسب تعلمه الجماعة من خلال التنشئة الاجتماعية على مؤسسات الضبط الاجتماعي (الأسرة- المدرسة-الحي... إلخ) والتي تعتبر بحد ذاتها عملية التعلم لأنها تتضمن تعبيرا أو تعديلا في السلوك نتيجة التعرض لخبرات وممارسة معينة عن طريق

أساليب ووسائل تحقق التعلم سواء كان ذلك بقصد أو بغير قصد، يكون التعلم عن طريق السلوك أو الفعل الإجرامي، فكلما كانت الجماعة التي تمارس الفعل الإجرامي دورا مهما في المجتمع كلما كان تأثيرها على الآخرين أكبر، وبالتالي اكتسابها للفعل الإجرامي يكون أكبر. اعتبر كل من "والترز Walters" وألبرت باندورا **Albert Bandoura** أن الفعل الإجرامي ما هو في الأساس إلا نمط من أنماط السلوك التي تعلمه الجماعة الإجرامية.

كما اعتبر "باندورا" أن التحليل المتكامل للسلوك العدواني أو الإجرامي يتطلب الانتباه إلى ثلاثة قضايا وهي:

✓ الطريقة التي يكتسب بها السلوك.

✓ العوامل التي تساعد على قيام الجماعة.

✓ العوامل المساعدة تجاه هذا السلوك.

يرى "ميلر" و "دولارد" أن الجماعة قد تعلم سلوكا مطابقا لسلوك حدث في جماعة أخرى دون إدراكها للمثيرات في سلوك تلك الجماعة، فالسلوك يندم أو يتغير تبعا لنمط التعزيز المستخدم أو العقاب.

فالسلوك الذي ينتهي بالثواب يميل إلى أن يتكرر مرة أخرى في مواقف مماثلة للموقف الذي أثبت فيه السلوك، كما أن السلوك الذي ينتهي بالعقاب يميل إلى أن يتوقف، فالجماعات التي تشاهد العنف يحتمل أنهم يقومون به بنسبة أكبر من الجماعات التي لم يسبق لها أن شاهدت من قبل أشخاص أو جماعة راشدين، لذلك فإن الباحثين يركزون على أهمية التنشئة الاجتماعية في اكتساب أو إكساب الجماعة السلوك. (عايد عواد الوريكات، 2004، ص ص 188-189)

3-3- نظرية الثقافة الفرعية لـ "ألبرت كوهن":

يرجع "ألبرت كوهن" الانحراف إلى طبيعة السلوك الاجتماعي للمجتمع، ويفسر السلوك الإجرامي بحصيلة من القيم والمعايير إحداها خاصة بالطبقة الوسطى والأخرى متصلة بالطبقة العامة.

وتشكل الطبقة الوسطى الهيكل العام للثقافة الوسطى التي تسود المجتمع الكبير أو للطبقة الوسطى، أما الطبقة الدنيا تشكل الهيكل الفرعي الآخر للثقافة الفرعية السفلية التي تستمد أصولها من الثقافة العامة للمجتمع الكبير لكنها تأخذها بشكل معكوس، ينسجم مع أهداف الطبقة السفلى ويوافق غاياتها ويلائم طبيعة العلاقات الاجتماعية الخاصة القائمة بين أفراد هذه الثقافة الفرعية الهامشية.

وحسب الفرضيات التي طرحتها هذه النظرية:

✓ أن الجريمة في الطبقة السفلى شعور الجماعات بتدني منزلتهم في هذه الطبقة اجتماعيا، بمعنى يولدون بهذه الثقافة، فيهمشون ويحاطون بالقمع والاحتقار واليأس وينغلقون، في حين أن الثقافة المسيطرة في المجتمع هي الطبقة الوسطى حين تكون مسيطرة ومهيمنة على مجتمع الحي.

✓ أن معايير التقدم وسلم الارتقاء الاجتماعي مرتبط بتمثل القيم المرتبطة بالمجتمع والالتزام بالمعايير والمساهمة الفعالة في نشاطاتها، بل والمشاركة الوجدانية لخدمة أهداف هذه الطبقة في الحياة.

✓ أن القيم والمعايير التي تشيع في الطبقة المتوسطة تتميز بالرغبة في الصعود إلى الأعلى وتحمل المسؤولية الشخصية لكل فشل ونجاح وتأجيل الرغبات حتى يحين موعد تحقيقها وعبر التخطيط السريع واحترام الوقت.

✓ النمط المعيشي لتلك الفئات الجماعات لا يمكنها من أن تصل إلى طموحاتها.

✓ أن الطبقة الدنيا لفئات/جماعات الفرعية لا يستطيعون تحقيق طموحاتهم، وهذا ما يحصل في كثير من فئات الجماعات الاجتماعية في المجتمع الكبير (المجتمع الجزائري).

✓ قد يسبب السبب الجوهري في نشوب الجريمة والعصابات الجانحة في الجماعات الإجرامية، حيث تسعى هذه الأخيرة تنظيم أنفسهم وتجعل أعضائها متجانسين في غالبيتهم.

✓ خصائصهم الفردية وظروفهم الاجتماعية، في هذه الحالة يصبح الإجرام جزءا من الثقافة السفلية الفرعية التي ينتمي إليها الجماعة، لأنها تحقق بالنسبة لها ما لم يستطع تحقيقه في إطار الطبقة العامة، وما لم تستطع تحقيقه خلال التنشئة الاجتماعية المتصلة بهذه الطبقة يعني في إطار هذه التنظيمات محاولة إلى توافق مع ثقافة جديدة مع جماعة في إطار العيش مع الطبقة الجديدة، وهذا يبين أن الجماعة تخلق ثورة على معايير الطبقة الوسطى من قبل جماعة الطبقة العامة.

✓ ووفقا "لميللر" فإن العناصر الأساسية لثقافة الطبقة الدنيا السفلى التي تقوم على الجريمة المتمثلة فيما أسماه ب: الاهتمامات المحورية وحددها في الاهتمامات الأساسية التالية:

1- صنع المشاكل والشغب: ويتضمن ذلك الاصطدام مع المسؤولين عن الأمن كما يتضمن الأنشطة الجنسية (الفساد الأخلاقي، الدعارة... إلخ) مصحوبة بالسكّر والإدمان والمتاجرة بالمخدرات والأسلحة البيضاء

2- القوة وشدة المراس: ويتضمن اهتمام بالشجاعة والقوة الجسدية والمبالغة في إبراز السمات الذكورية.

3- الدهاء والمكر

4- الدهشة والسرور: تتمثل في اهتمام بإبراز النشوة والسرور التي يشعر به الجماعة في ارتكاب الجرائم ولعب القمار وممارسة الجنس وتعاطي المخدرات.

5- يؤمن بالقدر: يتمثل ذلك بشعور الجماعة بأن مستقبله ليس في متناول أيديهم، كما أنه ليس بالضرورة خاضع للقيم الدينية، وإنما لأسباب حتمية.

6- الاستقلالية: ويرى "ميللر" أن هذا الاهتمام يحتوي على عناصر ظاهرة، فهي تعني ظاهرة بالنسبة لجماعات العصابة بالنسبة لضوابط اجتماعية، بينما تعني داخليا خلافا لذلك، وربما تعني أيضا لجوء الجماعة إلى الانطواء والعزلة عن المجتمع فترة ما بعد المرحلة وخلق جو يناسبها في صنع المشاكل والشغب. (محمد شحاتة ربيع وآخرون، 2004، ص ص 212-214)

4- تقييم عام للمقاربات النظرية للدراسة:

حسب ما سبق ذكره من النظريات الاجتماعية تتضح الرؤيا حول موضوع الدراسة، على أساس أن هذه النظريات تساعد في فهم وتفسير وتحليل نتائج الدراسة لاحقا، وربطها بأجوبة المبحوثين، كما تحاول المقاربات النظرية إبراز نقاط التساؤل لدى الباحث والكشف عما هو قيد الدراسة والبحث، وتمثل الوظيفة الأساسية للمقاربات النظرية العلمية في إيجاد تفسير علمي للقضايا والموضوعات التي تدرسها مستندة في ذلك على أدلة موضوعية ومناهج علمية، فالمقاربة النظرية للتشكيل البنائي تبين مدى أهمية العلاقة الثنائية الجدلية بين (البنية-الفعل الإجرامي) في تغيير شكل الأفعال والممارسات وإعادة بنائها من خلال التفكير والسلوك البشري ينتج ذلك الفعل الإجرامي، هذا الأخير تم ربطه بالمقاربات النظرية للفعل الإجرامي من خلال تحليله وتفسيره.

كما تلعب أيضا المقاربة النظرية للجماعة الإجرامية دورا في تفسير السلوك الإجرامي عن طريق التعلم والمخالطة التي تكتسب خلال التنشئة الاجتماعية، بالتالي تتكون الشخصية الإجرامية إما وفقا للنظام الاجتماعي أو نتيجة لدور الجماعة الإجرامية في بناء الفعل الإجرامي.

خامسا: نتائج الدراسة:

لقد أثبتت الدراسة النتائج التالية:

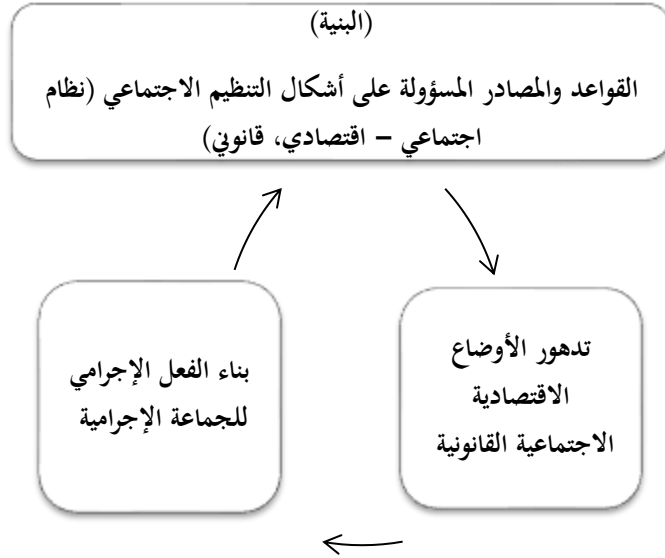
- أن للبيئة الاجتماعية للأحياء الشعبية المهمشة والمغلقة التي تنعدم فيها أغلبية الموصفات الحضارية المعاصرة من مقومات تربوية وتعليمية وصحية وترفيهية ساعدت هؤلاء الجماعة الإجرامية على اقتراف جرائم مختلفة تتميز بالاحترافية والتسلسل الهرمي في التوزيع المحكم للأدوار، وهذا ما تؤكدته دراسة "كليفارد شو" الذي أشار إلى أن الحي الذي يتميز بعدم التنظيم الاجتماعي يصبح من البؤر الإجرامية، وكذلك ما تؤكدته دراسة "العابد ميهوب".
- انخيار القيم والأخلاق والمعايير الاجتماعية المسؤولة عن تنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع والجماعة الإجرامية في إطار النظام الاجتماعي الواحد، هذا الأخير غالبا ما يؤدي إلى اضطراب الرؤيا واختلال ادراكهم السليم بين ما هو مشروع وغير مشروع، هذا ما تؤكدته دراسة "السيد عويس" وما يتطابق أيضا مع نظرية اللامعيارية لـ "إيميل دوركايم" ونظرية التركيب الاجتماعي "روبرت ميرتون".
- سوء التنشئة الاجتماعية الناتجة عن ضعف وفشل الإصلاحات التنموية للنظام الاجتماعي أدى إلى تدهور الوضع الاجتماعي لمعظم مؤسساتها في اكساب الفرد السلوك السوي، أدى من خلاله إلى ظهور التفكك الأسري نتيجة اكتساب الفرد السلوك الانحرافي والإجرامي عن طريق التعلم الاجتماعي، والملاحظة أو التقليد لنماذج لاتخاذها قدوة يحتوي بها هذا ما تؤكدته نظرية التعلم الاجتماعي لـ "ألبرت باندورا" ونظرية الاختلاط التفاضلي لـ "سذرلاند".
- بروز نوع من الشخصية الإجرامية تتسم بالرجولة والإثارة والاستقلالية الناتجة عن روح الجماعة الإجرامية عن طريق التمثلات الاجتماعية والثقافية واكتساب الخبرة والمهارات وروح الإبداع والابتكار عن طريق المجالسة بالعصبة تجمعهم أهداف مشتركة تؤدي في الغالب إلى احترافية الفعل الإجرامي، هذا ما تؤكدته نظرية الثقافة الفرعية لـ "ألبرت كوهن"، فالأفراد الذين ينتمون إلى الطبقة الفقيرة والدنيا يتميزون عن سواهم من أفراد الطبقة الوسطى أو العليا بخصائص ثقافية معينة تدفعهم إلى ارتكاب السلوك الانحرافي والاجرامي.
- فشل السياسات الإصلاحية والتنموية المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والقانونية لأفراد المجتمع نتيجة عدم تطبيقها وفق أهداف ومعايير وخطط منطقية، أدت هذه الأخيرة إلى وجود خلل في البنية الوظيفية للأنساق الاجتماعية والتي بدورها تنتج عنها انعكاسا صارما وسلبيا تمثل في ظهور الفوارق للطبقات الاجتماعية للمجتمع مست بالدرجة الاولى فئة الطبقة الدنيا والوسطى من خلال ما يعانون من نبذ وهميش من قبل السلطات المعنية.
- غياب العدالة الاجتماعية المتعلقة بطريقة اشتغال أشكال التنظيم الاجتماعي في كيفية تطبيقها خاصة الطبقة الفقيرة وغياب حقهم في السكن اللائق وتوفير فرص العمل ورفع الأجور، وأن الحق بذوي السلطة وأصحاب النفوذ، كل هذا دفع بهم للوقوع في عالم الجريمة ترجمت في شكل تكوين جماعة إجرامية ترتكب الفعل الإجرامي نتيجة الخلل البنوي الوظيفي لأشكال النظام الاجتماعي سواء على مستوى الاقتصادي والاجتماعي والقانوني، فالجماعة الإجرامية تعمل على بناء الفعل الإجرامي وفق للخلل البنائي الوظيفي لأشكال التنظيم الاجتماعي، هذا ما تأكدته نظرية التشكيل البنائي لـ "أنطوني غيدنز".

سادسا - خاتمة:

نستنتج في الأخير من خلال موضوع الدراسة لتحليل العلاقة بين (البنية - الفعل الإجرامي) عند الجماعة الإجرامية حيث تمكنا من صياغة الأسئلة الفرعية التي انبثقت من السؤال المركزي السالفة الذكر والإجابة عنها، أن بنية الفعل الإجرامي للجماعة الإجرامية تتشكل وفق للنظام

الاجتماعي القائم بين أفراد المجتمع الواحد وبين بناء الفعل الإجرامي للجماعة الإجرامية، فالعلاقة بين (البنية - الفعل الإجرامي) هي علاقة ترابطية بين البنية الوظيفية للأنساق الاجتماعية للمجتمع وبين بناء الفعل الإجرامي للجماعة الإجرامية نتيجة الخلل الوظيفي البنائي للنظام الاجتماعي، إذا فالجماعة الإجرامية تعمل على بناء الفعل الإجرامي وفقا للنظام الاجتماعي، وهذا الشكل يوضح ذلك:

الشكل 1: يوضح تشكل بنية الفعل الإجرامي للجماعة الإجرامية (علاقة ترابطية)



سابعاً: الاقتراحات والتوصيات:

لمعالجة هذه الظاهرة الإجرامية والتي أصبحت اليوم تدق ناقوس الخطر على المجتمع عامة، إذ لا بد من الأخذ ببعض التدابير والاقتراحات والحلول من أجل التقليل من خطورة هذه الظاهرة، إذ يلزم الأمر ما يلي:

1. تحسين الإصلاحات التنموية على جميع المستويات المتعلقة خاصة منها النظام الاقتصادي والقانوني والاجتماعي، كتوفير مناصب الشغل حسب الكفاءات العلمية والمهنية، مع رفع مستوى الدفع الفردي من خلال اصدار هيئات قاعدية تعمل على تطبيق تلك المشاريع بطريقة منظمة وسريعة وبالتالي خفض من البطالة بالدرجة الأولى ومنه التقليل من الجريمة.
2. مراجعة وإعادة تهيئة آليات الضبط الاجتماعي سواء الرسمية المتمثلة في تطبيق القانون من طرف السلطة والدولة، أما بالنسبة لأساليب الضبط الغير الرسمية كالدين والعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية كعدم تقديم النصح والإرشاد والتوجيه سواء من قبل كبار الحي أو من قبل الأسرة.
3. تطبيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع كحقهم في السكن الاجتماعي.
4. إعادة النظر للتخطيط لتلك الأحياء المهمشة التي تفتقر إلى مقومات حضارية ويتم ذلك من خلال تحسين وخلق مرافق صحية وعمومية وترفيهية لأفراد المجتمع.
5. الدور الفعال لبعض مؤسسات التنشئة الاجتماعية وخاصة الأسرة، التي تعد النواة الأولى في المجتمع هذه الأخيرة لا بد أن تعمل على ضبط وتعديل سلوك الفرد من خلال تطبيق أساليب التنشئة الاجتماعية الصحيحة كتقديم النصح والإرشاد في شكل حملات توعوية تحسيسية.

6. قائمة المراجع:

- إبراهيم السعافين و عبد الله الحياص. (1993). "مناهج تحليل النص الأدبي". ط01، منشورات جامعة القدس المفتوحة.
- أمين مصطفى. (1990). "مبادئ علم الإجرام". دار الجامعة الجديدة للنشر.
- خالد حامد. (2012). "مدخل إلى علم الاجتماع". ط02، دار جسور للنشر و التوزيع.
- رمسيس بهنام. (1995-1996). "الجريمة و المجرم في الواقع الكوني". منشأة المعارف.
- يعون بودون و .ف. بوريكو. (2007). "المعجم النقدي لعلم الاجتماع". ط02، ترجمة د سليم حداد. "مجذ" المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع.
- زينب بقادة. (2012). "أثر الوسط الاجتماعي في جنوح الأحداث". أطروحة لنيل شهادة دكتورا دولة.
- عدلي السمري. (1992). "السلوك الانحرافي. دراسة في الثقافة الخاصة الجانحة". دار المعرفة الجامعية للنشر و التوزيع.
- عدنان الدوري. (1984). "أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي"، ط03، منشورات السلاسل.
- عفاف محمد عبد المنعم. (2003). "الإدمان دراسة نفسية، أسبابه ونتائجه". دار المعرفة الجامعية.
- علي بوعناق. (1987). "الأحياء غير المخططة و انعكاساتها النفسية و الاجتماعية على الأحداث"، دراسة ميدانية مقارنة بمدينة قسنطينة. ديوان المطبوعات الجامعية للنشر و التوزيع.
- علي سموك، (2015-2016). "تحليل سوسيولوجي لظاهرة الجريمة و الانحراف". سلسلة محاضرات قدمت لطلبة سنة أولى ماستر قسم علم الاجتماع. جامعة باجي مختار عنابة. (لم تنشر).
- محمد باسم ولي و محمد جاسم. (2004). "مدخل إلى علم النفس الاجتماعي". ط01، دار الثقافة للنشر و التوزيع.
- محمد سلامة محمد الغباري. (1998). "الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين ودور الخدمة الاجتماعية معهم". المكتب الجامعي الحديث.
- محمد شحاتة ربيع وآخرون. (2004). "علم النفس الجنائي". القاهرة. دار غريب للطباعة و النشر والتوزيع.
- المنجد في اللغة العربية المعاصرة. (2001). ط02. دار المشرق.
- يحي خير الله عودة. (2017). "نظرية التشكيل البنائي عند أنطوني غيدنز". رفض الرؤية الأحادية للتفسير. كلية الآداب. قسم الأنثروبولوجيا التطبيقية. مقال منشور في جامعة المستنصرية.